الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
9 March 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بارك إن – كوك ..... (جمهورية كوريا)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (تابع)

البند ١٧٠ من جدول الأعمال: جامعة الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-63423 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (تابع) (A/C.2/64/L.38 و L.56)

مشروع قرار بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/64/L.56، المقدم من السيد ميتشيتش (صربيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.38. وقال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. وأضاف أنه يعتبر أن اللجنة مستعدة للتخلي عن شرط الأربع وعشرين ساعة الوارد في المادة ١٢٠ من النظام الداخلي.

٢ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.56*.

٣ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن الأزمات العالمية تدفع حالياً بملايين أخرى من البشر إلى الفقر المدقع، وبتأييد الدول الأعضاء لمشروع القرار، فقد اتحدت كلمتها في مواجهة ذلك السيناريو المفزع.

٤ - ومضى يقول إن بنغلاديش تؤيد العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الفقر، لأن هذا العمل ليس عملاً خيرياً وإنما هو مسؤولية على كل دولة طرف وعلى المنظمة بأسرها. وفضلاً عن هذا فقد تعطلت الجهود الإنمائية في بلدان كثيرة، ولكن أول الأهداف الإنمائية للألفية - وهو القضاء على الفقر - لا يزال على رأس الأولويات، وأعرب عن سروره لتجدد الاهتمام بقضية الفقر وعن أمله في أن يستمر هذا الاهتمام ظاهرا في مرحلة التنفيذ.

٥ - سحب مشروع القرار *A/C.2/64/L.38*.

(ج) **تنمية الموارد البشرية** (تابع) (A/C.2/64/L.34 و L.51)

مشروع قرار بشأن تنمية الموارد البشرية

٦ - **الرئيس:** وجَّه الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/64/L.51، المقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ميتشيتش (صربيا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.34. وقال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٧ - **السيد ميتشيتش (صربيا)**، نائب رئيس اللجنة: أعلن بعض التغييرات التحريرية الطفيفة في مشروع القرار.

٨ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.51* بصيغته المنقحة شفويا.

٩ - سحب مشروع القرار *A/C.2/64/L.34*.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) **دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/C.2/64/L.16)

مشروع قرار بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

١٠ - **الرئيس:** وجَّه الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/64/L.16 المقدم من وفد السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية؛ وقد طلب إجراء تصويت مسجل عليه.

١١ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد هدف التحول إلى عالم تتمتع فيه جميع الأمم بمزايا نمو اقتصادي مستدام، وهذا الطموح يقتضي تعاوناً وثيقاً بين جميع الدول الأعضاء. وأضاف أن على الأمم المتحدة أن توفر إطاراً مناسباً يلبي احتياجات العالم الراهن المعقد، ويشجع على التقدم في العالم النامي. وقال إن مشروع القرار قيد النظر

فشل، مع ذلك، في تقديم أفكار مبتكرة تستطيع تقريب اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء. ولذا فوفده يطالب بإجراء تصويت مسجل، وسوف يمتنع عن التصويت.

١٢ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار *A/C.2/64/L.16*.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيجيريا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

١٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.16* بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل لا أحد وامتناع ٥٢ بلداً عن التصويت*.

١٤ - **السيدة جرفازي** (بيرو): قالت إن وفدها صوت لصالح مشروع القرار رغم تحفظاته على الإشارة إلى القرارين

* أبلغ وفد توغو الأمانة بعد ذلك أنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار.

٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦) اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ عندما كانت تدفقات التجارة والاستثمار والتنمية التكنولوجية والهجرة التي يتسم بها السياق الاقتصادي الراهن غير موجودة. وأتاحت تلك السمات لبلدان كثيرة تحقيق تنمية اقتصادية، غير أن النظام الاقتصادي الجديد أصبح يواجه أزمة خطيرة، تكمن أصولها في النظام المالي، ولذا يتعين إيجاد الحلول لها أيضاً في ذلك النظام. ويجب أن تتلافى الدول الأعضاء الاتجاه نحو الحمائية، التي من شأنها أن تعطل التنمية.

١٥ - **السيدة بلفراج** (السويد): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين لعضويته: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا؛ وقالت إن الإشارات، في سياق الأزمات الراهنة، إلى قراري عام ١٩٧٤ أصبحت قديمة وغير ملائمة ولا تساعد في التصدي لتحديات اليوم الذي يكتسب طابع العولمة. وأضافت أنها لا تستطيع تأييد محاولات إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى مناقشات بالية تهدد بتهميش إسهام الأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى حل المشاكل العالمية.

١٦ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي اشترك بجد في المساعي الرامية إلى إيجاد حلول وسط، بحثاً عن سبل لجعل القرار يعكس حالة العالم والتقدم المحرز في مجال التعاون الاقتصادي والشراكات على الصعيد الدولي. وأعربت عن أسفها لكون بعض الشركاء الآخرين ليسوا على استعداد للسير قدماً. وقالت إن الكثير من القضايا الموضوعية المذكورة في القرار قد جرت تغطيتها، في قرارات أخرى ضمن هذه المجموعة تغطية أكثر فعالية وبناءة بقدر أكبر.

١٧ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يعتقد جازماً أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أكثر عدلاً واستدامة وشمولاً. ولا مناص من زيادة فعالية سياسات التجارة والاستثمار والتنمية، ووضع أطر اجتماعية قوية وهيكل حوكمة عالمي مشترك على أساس التعاون فيما بين البلدان المتقدمة والناشئة والنامية، وذلك من أجل إقامة عالم تزداد فيه الفرص وتقل فيه التفاوتات.

١٨ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باستجابة الأمم المتحدة للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك المبادرات التسع التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين وبإنشاء نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف، في أيلول/سبتمبر، مما من شأنه أن يتيح رصد تأثير الأزمة بشكل دقيق.

١٩ - وواصلت القول إن جهداً كبيراً قد بذل لتعزيز مشاركة البلدان النامية ومنحها صوتا أقوى في المؤسسات المالية الدولية. وأشادت بنتائج اجتماع لجنة التنمية بالبنك الدولي في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ولا سيما البيان الصادر عن الاجتماع المعني بتدابير مساعدة البلدان النامية على مواجهة الأزمة، واتفاقه على تسريع العمل في المرحلة الثانية من الإصلاح الإداري للبنك، بهدف التوصل إلى اتفاق في ربيع عام ٢٠١٠. وقالت إن صندوق النقد الدولي قد اتخذ، بالمثل، خطوات لتقديم موارد إضافية من أجل استقرار الأسواق واستعادة الثقة في النظام المالي الدولي.

٢٠ - وأضافت أن النظام الدولي مختلف جذرياً عما كان عليه في عام ١٩٧٤، حين لم يكن في الأمم المتحدة سوى ١٣٨ عضواً. وعلى مدار العام المنصرم تحديدا، بذل جهد كبير لإصلاح النظام الدولي لجعله أكثر تجاوبا، وهذا أمر ينبغي الاعتراف به.

٢١ - وقالت أخيراً إن الاتحاد الأوروبي يعمل من أجل تحسين فعالية مساعداته على أساس المبادئ الواردة في خطة عمل أكرا، من أجل السعي المشترك إلى الحكم الرشيد والاستقرار، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز إقامة اقتصاد عالمي مفتوح ومؤسسات عالمية أكثر كفاءة وشمولاً.

٢٢ - **السيد غالفيس** (شيلي): قال إن وفده صوت لصالح مشروع القرار لأنه يؤيد هدف إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بحيث يصبح أكثر شمولاً وملاءمة للسياسات الإنمائية للبلدان النامية. فمن شأن مشروع القرار أن يجعل النظام الدولي أكثر عدلاً وإنصافاً وأن يعزز التعاون الدولي. وأضاف أن هناك جوانب إيجابية لإعلان وبرنامج عمل عام ١٩٧٤؛ ومع ذلك فقد تم تحديثهما وتحسينهما بموجب توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ووفقاً للقرار المتخذ في اجتماع الدوحة مؤخراً من أجل تنفيذه، ومن ثم توفير أساس بنّاء بشكل أكبر للتعامل مع هذا الأمر.

٢٣ - **السيد رنخيفو** (كولومبيا): قال إن وفده صوّت لصالح مشروع القرار. إذ ينبغي أن يظل من الأهداف الدائمة للدول الأعضاء أن تسعى إلى إقامة نظام دولي منصف يعزز العدالة والتعاون، تماشياً مع السياق الاقتصادي الدولي المتغير. وأضاف أنه لذلك يتفهم أن الإشارات إلى قراري عام ١٩٧٤ قاصرة على المبادئ العامة المبينة فيهما. ويجب أن تتكيف خطة الأمم المتحدة للاقتصاد الكلي والتنمية بشكل مستمر من أجل مواجهة التحديات الجارية والمقبلة. ويجب أن تستند الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافاً، إلى الاتفاقات القائمة، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري.

٢٤ - **السيد أدلر** (كندا): قال إن وفده شعر بخيبة أمل حين رأى في جدول الأعمال، مرة أخرى مشروع قرار يؤكد بقدر كبير مضمون قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٣. وأضاف أن كندا ترى بصورة جازمة أنه ينبغي أمام الأزمات الراهنة والتحديات الجارية أن تكون أولوية الأمم المتحدة هي مضاعفة جهودها للتخفيف من آثار تلك الأزمات على التنمية. ولذا فهي تأسف لأن القرار لا يكمّل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لأسباب وآثار الأزمات المختلفة، وبوجه خاص نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها على التنمية، والعمل المنتج في محافل شتى بشأن عدد من القضايا الملحة، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن الغذائي. وهذا القرار، في مطالبته الدول الأعضاء بالعمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يربك تلك الجهود، ويوجه رسائل متضاربة حول مستوى دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمواجهة الجماعية لشتى التحديات العالمية التي تواجه الدول الأطراف. وذكر أن كندا تؤيد بالكامل خطة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الدور الذي يتحتم عليها أن تؤديه في التصدي لتأثير الأزمات على التنمية الاقتصادية. وقال إن الدعم الذي توفره الدول الأعضاء من خلال عملها معاً بأسلوب مركّز وفعَّال أو ضروري للوفاء بذلك الدور. أما القرار فهو للأسف يسير في عكس اتجاه تلك الجهود، ولذا امتنعت كندا عن التصويت لصالحه.

٢٥ - **السيد كوسيو** (كوبا): قال إنه إذا كان الفقر لا يزال بعد ٣٥ عاماً آخذاً في الزيادة، وإذا كان الإقصاء لا يزال مستمراً وتخلف النمو قائماً، فذلك يرجع إلى وجود نظام اقتصادي دولي لا يدعم التنمية. وأضاف أن المبادئ الواردة في إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والمعترف بها في القرار الهام الذي اعتمد لتوه، تتضمن تساوي الدول في السيادة، وتقرير المصير لجميع الشعوب، وتعاون جميع الدول في المجتمع الدولي على أوسع نطاق، لإزالة الفوارق السائدة، وتأمين الازدهار للجميع، وتعزيز تنمية البلدان

النامية، والتدفق الملائم للموارد الحقيقية إليها، وتأمين الظروف الملائمة لنقل الموارد المالية إلى البلدان النامية، وتيسير وصول البلدان النامية إلى المنجزات الحديثة للعلم والتكنولوجيا، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والتقني المتبادل بين البلدان النامية، عن طريق العمل الفردي والجماعي. وأضاف أن كوبا ترى أن تلك المبادئ التي صيغت قبل ٣٥ عاماً لا تزال تعكس واقع العالم الحالي.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (تابع) (A/C.2/64/L.14/Rev.1)

مشروع قرار بشأن الشراكات العالمية

٢٦ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/64/L.14/Rev.1 وقال إن القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٧ - **السيد روتجرسون** (السويد): أعلن عن إدخال بعض التغييرات التحريرية الطفيفة في مشروع القرار. وقال إن وفود أذربيجان، وأستراليا، وإسرائيل، وأنغولا، وأوروغواي، والبرازيل، والسلفادور، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، والرأس الأخضر، ورواندا، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسان مارينو، وسنغافورة، وسويسرا، وغينيا، وكولومبيا، والمكسيك، وملاوي، وموزامبيق، وموناكو، ونيجيريا، وهايتي، واليابان، انضمت إلى مشروع القرار.

٢٨ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): أبلغت اللجنة أنه، بالإضافة إلى ما سبق، فقد أبدى وفدا إريتريا ومالي رغبتهما في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.14/Rev.1* بصيغته المنقحة شفويا.

البند ١٧٠ من جدول الأعمال: جامعة الأمم المتحدة (تابع) (A/C.2/64/L.55)

مشروع قرار بشأن تعديلات ميثاق جامعة الأمم المتحدة

٣٠ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/64/L.55 وقال إن المشروع لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٣١ - **السيد فيدلينغ** (ألمانيا): قال إنه بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المدرجة أسماؤهم في مشروع القرار فإن وفود إستونيا وإسرائيل وأيرلندا وإيطاليا وجزر البهاما وجمهورية تترانيا المتحدة وجيبوتي والدانمرك ورومانيا وزامبيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسيراليون وصربيا وغابون وغواتيمالا وغينيا وفرنسا وفترويلا (جمهورية - البوليفارية) وكرواتيا وليختنشتاين ولكسمبرغ وليتوانيا والمكسيك ومنغوليا والنمسا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية أبدت رغبتها أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٣٢ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): أبلغت اللجنة أن الوفود التالية رغبت أيضاً في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا وإكوادور وإندونيسيا وبلجيكا وبلغاريا وتونس وتيمور - ليشتي وجزر سليمان والرأس الأخضر والسلفادور وشيلي ومالطة وملاوي وموزامبيق ونيبال والنيجر.

٣٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.55*.

٣٤ - **السيد هياشي** (اليابان): قال إن تمكين جامعة الأمم المتحدة من إنشاء برنامج للدراسات العليا خطوة هامة من شأنها أن تفيد الدول الأعضاء المتقدمة والنامية على حد سواء.

٣٥ - **السيد كويكو** (جامعة الأمم المتحدة): توجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.